التشريعات البيئية و حماية البيئة في موريتانيا

ميمونة بنت الإمام

أستاذ مساعد- كلية الآداب والفنون - جامعة حائل – المملكة العربية السعودية

(مقال)

الملخص :

تعالت الأصوات المنادية بضرورة المحافظة علي البيئة وحمايتها من التدهور، وأصبحت البيئة وما يصيبها من تدهور موضوعاً للدراسات والأبحاث العلمية والشغل الشاغل للباحثين والعلماء في مختلف المجالات بهدف الحد من هذا التدهور أو التقليل منه على الأقل، كما حظي موضوع البيئة بالاهتمام أيضاً من قبل النظم القانونية المختلفة على المستويين العالمي والوطني وموريتانيا كغيرها من الدول قد تنبهت في وقت مبكر لتدهور البيئة وسعت إلى حمايتها بسن القوانين وتحديد صلاحيات كل طرف تجاه البيئة الطبيعية وحماية الموارد، وبالتالي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، إلا أن هناك بعض العقبات التي لا زالت تعترض طريقها ، خصوصاً الملكيات الفردية والجماعية للكثير من المناطق، الأمر الذي يعيق تطبيق القوانين التي تم سنها في مجال البيئة، كما أن عدم تطور فكر حماية البيئة لدى المواطن لعب هو الآخر دوراً في مجال تدهور البيئة. وسنحاول من خلال هذا البحث إثارة الإشكالية المتمثلة في عدة أسئلة محورية أهمها : هل هناك قوانين لحماية البيئة في موريتانيا ؟ ، ما هي المجالات التي تعرض لها هذا القانون بالحماية. ، وهل ساهمت هذه القوانين فعلا في حماية البيئية . وقد هدف البحث الى التعرف على أهم التشريعات التي سنتها موريتانيا في مجال حماية البيئة ومدى تطبيقها والعقبات التي واجهتها في سبيل ذلك .

نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية في القانون الجزائري

بوزيدي بوعلام

كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق – جامعة الطاهري محمد بشار – الجزائر

الملخص :

يعتبر نظام تقييم الآثار البيئية لمختلف مشاريع التنمية من الأدوات اللازمة والأساسية لتسيير البيئة في الجزائر، ويتمثل هذا النظام في إجراء مختلف البحوث البيئية ذات الطابع التقني–دراسات تقنية– لأجل تجسيد الطابع الوقائي لقانون حماية البيئة والتنمية المستدامة الجزائري ١٠/٠٣، الذي يهدف في المادة ٢ منه إلى الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وضمان الحفاظ على مكوناتها . وهي عبارة عن دراسات تقنية قبلية تجرى لمشاريع الأنشطة الضارة أو التي يحتمل عند القيام بها ان تشكل ضررا بالبيئة .

ونجد من ضمن هذه الدراسات والبحوث التقنية محل الدراسة دراسة مدى التأثير على البيئة وموجز التأثير البيئي، دراسة مدى التأثير على التهيئة العمرانية، ودراسة الأخطار. وسيسلط البحث الضوء على أهم المشاريع المعنية بهذه البحوث والطبيعة القانونية لها وانواعها وما يترتب عليها من رقابة سواء من طرف الإدارة أو القضاء، وما هي إجراءاتها وأحكامها الخاصة بها . وذلك كله من خلال التطرق لمختلف التشريعات البيئية وفق منظور القانون الجزائري وبعض أحكام القانون الفرنسي والمصري.

فقه العمران وأثره في التنمية البيئية ... رؤية مقاصدية

حساني محمد نور* - محمد فتحي محمد العتربي**

*أستاذ الفقه وأصوله المشارك - **أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد

الملخص :

إذا نظرنا إلي أهمية العمران ودوره في تنمية البيئة فى ضوء المقاصد الشرعية فإننا نجد أن أبرز المقاصد وأعلى المصالح بعد التوحيد الخالص لله تعالى هو العمران الذي تعتمد مفرداته على البيئة المحيطة بالإنسان من زاوية الاهتمام والتنمية المستدامة بالصيانة والرعاية والمحافظة ؛ إذ هى وسيلة المحافظة على النفس ككلية من كليات الشريعة ومقصد من مقاصدها الضرورية ، كما تعتمد على الإنسان بما لديه من قدرات وإمكانات إبداعية ،من هنا تأتي أهمية الورقة المقدمة للمؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة بالوطن العربي بجامعة أسيوط ونسأل الله التوفيق والسداد .

وقد كان سبب اختيار هذا الموضوع هو لبيان دور المقاصد الشرعية العليا : التوحيد – التزكية – العمران في تحقيق التنمية البيئية وأثر الفقه في التهيئة العمرانية والتنموية وكذلك لتجديد فهم الخطاب والوعي الديني الذي ينطلق "من حالة عليا للفهم والفقه،المتسق مع كليات الشرع و بديهيات العقل وحيثيات الواقع السلوكي للفرد والمجتمع .

علاوة على وضع ملامح اجتهادية لتجديد الوعي الديني، تقوم على "الفهم البياني" الصحيح لدلالة النصوص، و"التأصيل الاستدلالي" المعرِّف بأحكام النوازل الجديدة – ومنه الحالة المصرية الراهنة – وفق قواعد التنزيل المحكم، و"الشهود الاستخلافي" القائم بواجب عمارة الدنيا وَفق مشاريع واقعية، و"التلازم المقاصدي" بجمع النصوص والفهوم،لتتوافق مع حقائق المقاصد الكلية للشريعة والمستجدات المصلحية .

دور مؤسسات النظافة في تحقيق التنمية المستدامة في التشريع الجزائري المؤسسة العمومية ساوره نت أ نموذجا

حفيظ بن قربة * - زاكي بن دحان **

* أستاذ مساعد قسم (أ) – كلية الحقوق بجامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر

** أستاذ باحث – كلية الحقوق بجامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر

الملخص :

يعتمد نجاح التنمية المحلية والتسيير الراشد لمسألة النظافة داخل الوسط العمراني على تفعيل مكانة المؤسسات العمومية المحلية المكلفة بالنظافة بحيث لا تكون هذه المؤسسات محوراً لها فقط، بل مرفقاً هاماً يعكف على نظافة البيئة لما تملكه من وسائل ومؤهلات تجعلها توفر مجمل الخدمات المتعلقة بتزيين المحيط ، ولعل أفضل تجسيد لذلك يتم من خلال توفيرها لمختلف النشاطات والخدمات التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة .

جريمة تلوث البيئة في التشريع الجزائري

ســاوس خيــرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر

الملخص :

إن تدخل القانون الجنائي الجزائري له دور بالغ الأهمية في حماية البيئة عن طريق تجريم بعض الأعمال الإيجابية أو السلبية التي تلحق الضرر بالبيئة في بعض عناصرها. ولعله من أوائل القوانين التي عملت على حماية البيئة ببعض جوانبها، وخاصة عن طريق صيانة النظافة العامة وتجريم بعض الأفعال الضارة بالبيئة.

فضلاً على أن تلك الأفعال المجرمة و إن كانت تخضع للقواعد العامة، إلا أنها تتسم ببعض الخصوصية أو الذاتية التي تستدعي خضوعها إلى أحكام خاصة تنطوي على خروج عن القواعد العامة .

وقد اهتم المشرع الجزائري بالقواعد القانونية التي تكفل صيانة البيئة ومكافحة جميع أنواع الاعتداءات على البيئة، فجرم الأفعال التي تؤدي إلى تلوث البيئة، كما وضع جزاءات مختلفة لردع مرتكبيها.

تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر

عـايــدة مصطفــاوي

أستاذة محاضرة أ وعضو بمخبر القانون والعقار – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة لونيسي علي البليدة ٠٢ – الجزائر

الملخص:

إن الاهتمام الدولي الجديد في مجال حماية البيئة، أثر كثيراً على القوانين الداخلية المتعلقة بحماية البيئة ومنها القانون الجزائري، الذي أدرج مفهوم التنمية المستدامة ضمن أحكام قانون البيئة الحالي، وفي سبيل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة، اعتمد المشرع الجزائري على آليات قانونية، اتسم بعضها بالفاعلية والكفاءة، كاعتماد أسلوب التراخيص ومبدأ الملوث الدافع. واتسم البعض الآخر بالضعف.

لم تعد أحكام قانون البيئة منفصلة عن مفهوم التنمية المستدامة، وذلك بعد الاهتمام الدولي بهذه المفاهيم ، وذلك من خلال نصوص الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذا الشأن وبما أن تجسيد التنمية المستدامة يتطلب الأخذ بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تستند عليها حماية البيئة، أهمها مبدأ الاحتياط ومبدأ الملوث الدافع، ومبدأ المشاركة الذي يسعى إلى إشراك جميع الفاعلين في مجال حماية البيئة . ومن هذا المنطلق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور وهي موقف المشرع الجزائري من مبدأ التنمية المستدامة، والثاني إقرار المبادئ الأساسية لتجسيد التنمية المستدامة والثالث تكريس المشرع الجزائري للتخطيط الشمولي.

التشريعات العمرانية والبيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي لتحقيق تنمية مستدامة ... ليبيا كحالة دراسية

عبد الباسط محمد الفيتوري

قسم هندسة العمارة والتخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة طرابلس – ليبيا

الملخص :

يواجه العالم حالياً العديد من التحديات الجسيمة التي تواكب التنمية العمرانية المتسارعة، حيث أن الاستهلاك المفرط للطاقة الذي يصاحب التنمية العمرانية في تزايد مستمر والذي يسبب في التلوث بكافة أنواعة . لقد بينت بعض الدراسات أن عمر سكان المدن المزدحمة أقصر من أولئك الذين يعيشون في الأرياف بسبب انعكاسات التلوث البيئي على الصحة. لذا فإن السعي للبحث عن حلول عملية لهذه الظاهرة والتخفيف من حدتها أضحى أمراً هاماً لضمان بيئة عمرانية مستدامة. ولم تعد قضية التلوث البيئي مشكلة محلية أو إقليمية، بل أصبحت شأناً عالمياً، يحتاج إلى تضافر الجهود لمواجهة الأخطار التي قد يحملها المستقبل القريب. ومن هنا تبرز أهمية القوانين والتشريعات الدولية والمحلية الخاصة بالتصميم الحضري التي تتضمن البعد البيئي باعتباره المنظم لعلاقة الإنسان مع البيئة الحضرية. تتمحور هذه الورقة البحثية على دور القوانين والتشريعات العمرانية و البيئية في الحد من ظاهرة التلوث البيئي، كما تسعى هذه الورقة إلى إدراك أهمية تأثير التشريعات والقوانين التخطيطية في تشكيل النسيج الحضري للمدن الليبية وكذلك ومدى تأثير هذه القوانين في الحد من تفاقم المشاكل البيئية التي تعاني منها المدن العربية المعاصرة بصورة عامة ومدينة طرابلس في ليبيا بصورة خاصة. يرتكز هذا البحث على المنهجية التحليلية والوصفية لواقع التشريعات العمرانية المعتمدة وطرق تطبيقها، وأوجه القصور فيها. وتختتم هذه الورقة البحثية باستخلاص بعض النتائج والتوصيات من أجل زيادة فعالية التشريعات العمرانية وتعزيز دورها في الحد من التلوث البيئي لتحقيق تنمية حضرية مستدامة .

دور المواصفات القانونية الوطنية في حماية البيئة

علــواش نعيمـــة

أستاذة محاضرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة لونيسي علي
البليدة ٢ – الجزائر

الملخص :

تعتبر الغاية البيئية هدف ناتج من السياسة البيئية التي تتعهد الدول بتحقيقها والتي ترسم إطاراً للعمل، فالطريق الواجب إتباعه في وضع المواصفات القانونية هو اختيار الحل الأنسب وتثبيته فترة كافية بالشكل الذي يناسب الحالة التي يتم دراستها ويتم ذلك إذا تم الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة وبناءً على ذلك أصبح على عاتق المؤسسات ضمان الاعتبارات البيئية عند وضع استراتيجية وخطط العمل قصد الوصول إلى مقاييس مناسبة تضمن القدرة على المنافسة المحلية والدولية على حد سواء في ظل إنتاج أنظف صديق للبيئة ، الأمر الذي تزامن بفرض المواصفات القياسية العالمية بما يعرف بالأيزو وهذا يتطلب إنتاج السلعة بصورة محققة للمواصفات التي تم إعدادها بناءً على دراسات مسبقة لاحتياجات المستهلكين وتوقعاتهم بشأن المنتج من حيث الخصائص التي تكون أساساً لتصميمه فنظام الجودة نظام جماعي يشترك فيه جميع العاملين ولا يقتصر على إدارة واحدة ولهذا فإن الأيزو يمثل نظاماً للجودة يقوم على مواصفات موثقة إذ يقصد بالمطابقة اللازمة وتقديم المنتج أو الخدمة مطابقاً للمواصفات القانونية والتنظيمية والمقاييس المعتمدة . الأمر الذي فيه نبحث في هذه الدراسة عن الدور الذي تلعبه المطابقة في حماية البيئة ومدى تأثير نظام الجودة في المحافظة على البيئة وكيف اعتنى المشرع الجزائري لتدعيم حماية البيئة من خلال نظام المواصفات القياسية ؟ للإجابة على هذا الإشكال تناولنا هذه الدراسة .

حماية البيئة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي -دراسة مقارنة

علي مخزوم محمد التومي

أستاذ الجامعة الأسمرية الإسلامية- كلية الشريعة والقانون - زليتن- ليبيا

الملخص :

تعد مشكلة حماية البيئة من التلوث واحدة من القضايا المعقدة في العلاقات الدولية بسبب التحولات والمتغيرات الطبيعية والإنسانية على كافة المستويات المحلية والدولية، التي أثرت سلباً على سلامة البيئة وصحة الكائنات الحية، مما دفع بالمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية إلى وضع منظومة قانونية تحد من المساس بها وتُوفر الحماية القانونية اللازمة لها، مع العلم أن الشريعة الإسلامية سبقت إلى ذلك منذ قرون فقد حرصت على حمايتها وأرست قواعد لضمانها .

حماية البيئة البحرية في ظل اتفاقية برشلونة

ميهـوب سهـــام

جامعة تبسة – الجزائر

الملخص :

إن ما تمارسه البشرية من نشاطات في حوض البحر المتوسط يؤثر تأثير سلبيا عليه وذلك نتيجة إدخال مواد تسبب في تلويثه كالنفط أو بالتخلص من النفايات في البحر بواسطة المنشآت البحرية خاصة إذا كانت هذه المواد مشعة، فيكون لها تأثير على الإنسان وكل الكائنات الحية ،الأمر الذي أدى إلى التفكير من قبل المجتمع الدولي في حماية البيئة البحرية في البحر المتوسط وذلك بإبرام اتفاقية دولية في برشلونة سنة ١٩٧٦ وبدأ سريانها في ١٦ فبراير ١٩٧٨ وتم تعديلها من قبل مؤتمر المفوضين في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وبروتوكولاتها حيث عقد في برشلونة في الفترة مابين ٩ و١٠ يونيو وبدأ نفاذ الاتفاقية المعدلة التي سجلت على أنها اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط في ٩ يوليو ٢٠٠٤.

سلطات الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري

نــورة سعــدانــى

كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق – جامعة/ جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر

الملخص :

تعد قضية التلوث البيئي من أخطر القضايا التي يواجهها العالم اليوم، وإن البحث في هذا الموضوع يتجاوز مجرد رصد للتلوث وحساب لنسبه وبيان خطره، إلى ضرورة البحث في السبل والآليات الكفيلة بحماية البيئة، هذه الحماية التي لن تتأتى إلا بتدخل المشرع بجملة من القواعد القانونية، والتي من ضمنها نجد القواعد الإدارية .

وفي هذا الصدد انتهج المشرع الجزائري في وضعه للقواعد القانونية المتعلقة بالحماية الإدارية للبيئة لا سيما ما تعلق بالضبط الإداري البيئي الطابع الإزدواجي، إذ حدد الوسائل والإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع الاعتداء على البيئة من جهة، كما حدد الجزاءات المترتبة عن مخالفتها من جهة أخرى .

وسنحاول من خلال هذه المداخلة بحث مختلف السلطات والآليات التي منحها المشرع الجزائري لهيئات الضبط الإداري الوقائية والردعية منها، مع محاولة تبيان مدى نجاحتها واقعاً .

مقترحات فى تحديث قانون البيئة الحالي وذلك لمقاومة التلوث البيئي

جـــلال حـامـــد الحـــباك

رئيس قسم الجيولوجيا – كلية العلوم – جامعة أسيوط – أسيوط

الملخص :

يقع على عاتق إدارات البيئة فى الوحدات المحلية إضافة إلى فروع جهاز شئون البيئة العديد من المهام اليومية والتى تهدف فى النهاية إلى حماية البيئة والمحافظة عليها نظيفة وملائمة لحياة الإنسان مع العمل على تحسين وتطوير الوضع الصحي والبيئي ليتمكن كل مواطن من الحصول على حقه بأعلى مستويات الصحة والعيش في ظل بيئة نظيفة. ولكي ينجز هذا الدور على خير وجه يجب التسلح بالتشريعات والقوانين التي تعين على أداء هذه المهام. وتستهدف هذه الورقة البحثية إلى ترسيخ مفهوم هام وهو تقوية العلاقة بين السلطة والقانون، فكلما تعززت هذه العلاقة، كلما أصبحت الدولة أقرب إلى مبدأ سيادة القانون الذي يعني أن القانون هو الذي يحكم. وفى الآونة الأخيرة شهدت مصر تهديدات حقيقية تواجه سلامة البيئة مما يستلزم وجود تحركات واسعة من جميع المتخصصين والمسئولين. إن المقترحات المقدمة فى هذا البحث تهدف فى مجملها إلى الحفاظ على البيئة وفقاً للمعايير المطلوبة والآمنة، وأيضاً العمل على زيادة الاستثمارات والنهضة الصناعية، وفقًا لهذه المحددات. تعتمد الدراسة على كمية ونوعية البيانات المتوافرة على المستوى المحلي والدراسات المتاحة وعلى تحليل القضايا البيئية وأساليب التقييم المستخدمة عالمياً للوصول إلى أفضل المقترحات القانونية الممكنة. وفى هذا الصدى فأننا نجد بأن الفلسفة التي نؤمن بها أن قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث هو أحد المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة القائمة على التوازن الدقيق بين تنفيذ خطط التنمية ومراعاة الاعتبارات البيئية وعليه وفى خلال التطبيق الفعلي لقانون البيئة الحالي وتعديلاته المتعاقبة تلاحظ بأنه يوجد بعض أوجه القصور والتى رأينا أن نعرضها للنقاش .